

Distr.
GENERAL

CCPR/C/SR.1439
1 April 1997
ARABIC
Original: FRENCH

العهد الدولي الخاص
بالحقوق
المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

محضر موجز للجزء الأول (العلني)*
من الجلسة ١٤٣٩

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الثلاثاء، ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد باغواتي
ثم: السيد أغيلار أوربينا

المحتويات

متابعة الاستنتاجات المعتمدة عملاً بالفقرة ٤ من المادة ٥ من البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد

* نشر المحضر الموجز للجزء الثاني (المغلق) من الجلسة تحت الرمز (CCPR/C/SR.1439/Add.1).

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي عرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها أيضاً على نسخة من المحضر ذاته. وينبغي أن ترسل التصويبات في غضون أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى قسم تحرير الوثائق الرسمية وعنوانه: Official Records Editing Section, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدرج أي تصويبات ترد على محاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعيد نهاية الدورة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

متابعة الاستنتاجات المعتمدة عملاً بالفقرة ٤ من المادة ٥ من البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد (البند ٦ من جدول الأعمال)

تقرير المقرر الخاص المكلف بمتابعة الاستنتاجات عن المهمة التي قام بها في جامايكا (CCPR/C/54/R.8)

١- الرئيس دعا السيد مافروماتيس، المقرر الخاص المكلف بمتابعة الاستنتاجات، إلى تقديم تقريره (CCPR/C/54/R.8).

٢- السيد مافروماتيس ذكر بأن اللجنة قررت في دورتها الثانية والخمسين إرسال بعثة إلى جامايكا، وبأن هذه البعثة اضطلعت بالعمل من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وانتهز السيد مافروماتيس الفرصة للتعبير عن شكره لجميع أعضاء الأمانة الذين شاركوا في إعداد البعثة وأسهموا في حسن سير عملها. ووجه شكره الخاص للسيد دي زياس الذي صحبه إلى جامايكا. كما شكر السيد فرانسيس، عضو اللجنة، الذي قدم له مساعدة قيمة في مجالات عدة. وحرص السيد مافروماتيس في النهاية على الاعتراف بالجميل لممثل جامايكا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة، الذي أسهمت نصائحه السديدة في إنجاز المهمة على أفضل وجه. ولفت الانتباه بعدئذ إلى أن العقبة الرئيسية التي اصطدم بها منظموا البعثة تمثلت في الحصول على تمويل مناسب من منظمة الأمم المتحدة.

٣- وكان الغرض الأول من البعثة هو السعي إلى تخفيف كل عقوبات الإعدام التي حكم بها في جامايكا في أسرع وقت ممكن.

٤- ويبدو أن إحدى أخطر المشكلات التي تواجهها السلطات الجamaيكية تكمن في اكتظاظ الإصلاحات بالسجناء. غير أنه لاح في نهاية المهمة أن عدد الأشخاص المحتجزين في عنبر المحكوم عليهم بالإعدام كان أقل عدد سجل منذ عدة سنين. وكان من أغراض المهمة أيضاً السهر على أن يحصل المحتجزون على تعويضات، وإذا اقتضى الحال. ورأى المقرر الخاص بصورة أعم أنه كان من الضروري انتهاز الفرصة للإلمام على نحو أفضل ليس بالإجراءات القضائية فحسب، بل كذلك بكل الآليات والهياكل القائمة في البلد، بالإضافة إلى طرائق العمل المطبقة فيها ودرجة فعاليتها. وفي المقام الأخير، كان من الأهمية بمكان أيضاً التعرف على المضمون الاجتماعي والاقتصادي الذي تندرج فيه حماية حقوق الإنسان في جامايكا.

٥- وأكب السيد مافروماتيس بادئ ذي بدء على وصف الأوضاع السائدة في السجون. وفي هذا الصدد، نوه بموقف السلطات الجamaيكية التي تعاونت مع البعثة تعاوناً مثالياً، ولبت كل طلباتها. ومما يزيد من أهمية هذا التعاون هو أن السلطات امتنعت في السابق عن التعاون مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للنظر في عدد كبير جداً من البلاغات التي قدمها مواطنون جامايكيون. وأعرب السيد مافروماتيس عن أمله في أن تحتفظ السلطات الجamaيكية في المستقبل بالموقف الإيجابي الذي خصته به. فمن المهم بالأولى الاحتفاظ بهذا الموقف، لأن من المحتمل إن أجلاً أم عاجلاً أن ترفع إلى اللجنة حالة كل محتجز في عنبر المحكوم عليهم بالإعدام في جامايكا.

٦- ونوه السيد مافروماتيس أيضاً بأن وزير الدولة للشؤون الخارجية استقبله بكل ترحاب ومجاملة، وأصغى باهتمام شديد إلى طلباته وملاحظاته. كما أنه اصدر بوجه خاص للموظفين المختصين الجامايكيين تعليمات تهدف إلى تيسير الحوار مع اللجنة، وإلى أخذ استنتاجاتها في الحسبان بصورة أكبر.

٧- وفيما يخص وزارة الأمن الوطني والعدل، تبين من الأحاديث التي أجراها السيد مافروماتيس مع مختلف المسؤولين أن هناك تياراً بين السكان الجامايكيين يحبذ الحفاظ على عقوبة الإعدام، وعلى تشديد العقوبات. وينطبق ذلك بالمثل على عدد من البلدان الأخرى. وكان من الواضح أن وزارة الأمن الوطني والعدل تتفهم هذا الاتجاه. غير أنه لم يفت السيد مافروماتيس أن يذكّر محدثيه بأن من واجبات الحكومات أن تنوّر السكان، وتؤدي دوراً طليعياً في حماية حقوق الإنسان، دون الرضوخ للضغوط الشعبية المحبذة لتشديد العقوبات. ولفت الانتباه إلى أن المسؤولين في مكتب وزير العدل كانوا يرون أن استنتاجات اللجنة ما هي إلا مجرد توصيات، وليس لها أي طابع إكراهي. ولم يحل ذلك دون إجراء نقاش مهم بشأن بلاغات جامايكية معينة، وسمع السيد مافروماتيس ما يؤكد أن أغلبية الاستنتاجات التي طالبت فيها اللجنة بأن تمنح السلطات تعويضات سيعمل بها قريباً.

٨- ولاحظ السيد مافروماتيس مع الارتياح أن رئيس محكمة الاستئناف، السيد راتري، لا يشاطر آراء وزير العدل بشأن التزامات جامايكا الدولية، وبخاصة أعمال متابعة استنتاجات اللجنة المطلوب الاضطلاع بها. ورأى السيد مافروماتيس أن من الأرجح أن يدافع محام بانتظام عن المتهمين في المستقبل في هذه الجهة القضائية على الأقل.

٩- وأعرب السيد مافروماتيس عن ارتياحه أيضاً للحوار الذي أجراه مع الوسيط البرلماني (أمين المظالم). وأضاف أنه اطلع بكل حرية على ملفات الوسيط، الذي يضطلع بدور مهم حسب تقديره. غير أن أكثر المشكلات حدة تتمثل هنا أيضاً في قلة الموارد المالية. وهو ما يشرح أيضاً أن التقرير الأخير الذي نشره الوسيط يرجع عهده إلى خمس أو ست سنوات.

١٠- وقال السيد مافروماتيس في الختام إن البعثة تمكنت من الحصول على كم هائل من المعلومات بشأن الإجراءات القضائية والمساعدة القضائية وشروط سحب طلبات الطعن وغيرها من المسائل العديدة. وبناء على ذلك، فإن البعثة تكللت بالنجاح. كما أنها أثبتت، وربما بصورة خاصة، أن من الأهمية بمكان إقامة علاقات مباشرة وشخصية مع المسؤولين، بالسفر رأساً إلى البلد المعني.

١١- وذكر السيد مافروماتيس في النهاية بأن اللجنة قررت إجراء المناقشات المتعلقة بأعمال متابعة استنتاجاتها في جلسات علنية، ما لم تقرر خلاف ذلك. بيد أنه اقترح في تقريره (CCPR/C/54/R.8) عدم إفشاء مضمون هذا التقرير على نطاق واسع في الوقت الحالي، والاحتفاظ بطابعه السري.

١٢- السيد برونو سيلبي هنا السيد مافروماتيس على تقريره (CCPR/C/54/R.8)، وأضاف أنه يود معرفة وضع هذا التقرير بالضبط. فهل ستحاط السلطات الجامايكية علماً به، أم يتعلق الأمر بوثيقة معدة للاستعمال داخل اللجنة؟ واستطرد قائلاً إن هذه المسألة تتسم بقدر من الأهمية، نظراً لخاصة لأن التقرير يقدم مجموعة من الاعتبارات "الموضوعية"، من قبيل نقص الموارد المالية في مصلحة السجون. وتساءل السيد برونو سيلبي عما إذا كان ينبغي النظر إلى أي وثيقة يتذرع فيها بصعوبات مالية لشرح عدم تقييد

دولة طرف بالتزاماتها الدولية على أنها تمثل وثيقة رسمية للجنة. وذكر علاوة على ذلك أنه ورد في أغلبية البلاغات الجامايكية ذكر المعاملات السيئة التي يفرضها العاملون في السجون على المحتجزين، وأن تقرير السيد مافروماتيس لا يشير إطلاقاً إلى أعمال التعذيب والمعاملات السيئة. وإذا كان لزاماً أن يمثل هذا التقرير تحليلاً لسير عمل نظام السجون المطبق في جامايكا، فإنه ينبغي عندئذ أن تعالج فيه مسألة هذه الممارسات.

١٣- وفيما يتعلق "بصوت الشعب" الذي يؤيد فكرة تشديد العقوبات، ذكر السيد بروني سيللي أن بعض أعضاء اللجنة عبروا عن موقف واضح بشأن هذه المسألة عند النظر في التقرير الدوري الرابع المقدم من أوكرانيا (CCPR/C/95/Add.2) (انظر أيضاً التقرير CCPR/C/SR.1419).

١٤- ولاحظ السيد بروني سيللي بصورة أعم فارقاً مهماً بين كلمات المسؤولين في مكتب وزير العدل من جهة وكلمات رئيس محكمة الاستئناف من جهة أخرى. وقال في هذا الصدد إنه مندهش من أن السيد باتريك روبنسون، نائب النائب العام في جامايكا، والعضو في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أيضاً، رأى أن استنتاجات اللجنة ما هي إلا مجرد توصيات، وأنه ليس لها أي طابع إكراهي.

١٥- السيد مافروماتيس شدد على أنه ينبغي في رأيه الاحتفاظ في الوقت الراهن بسرية التقرير عن المهمة التي قام بها في جامايكا، حيث أن هذا التقرير وضع خصيصاً لأعضاء اللجنة وحدهم. وذكر السيد مافروماتيس من جهة أخرى أن حكم اللجنة على مهمته سينشر في نص تقريرها السنوي، وبصورة أدق في الجزء المخصص لأنشطة المتابعة.

١٦- السيد لالاه اتفق مع السيد مافروماتيس على أنه لا ينبغي الكشف حالياً عن مضمون التقرير خارج اللجنة. بيد أنه حرص على إعادة وضع التقرير في المضمون الأعم لأنشطة اللجنة المتعلقة بالبروتوكول الاختياري. وقال في هذا الصدد إنه يرى أن المهمة التي قام بها السيد مافروماتيس تعكس تقدماً ملحوظاً. ولفت الانتباه من جهة أخرى إلى أن من المحتمل جداً أن تجد اللجنة نفسها من جديد مكلفة بالنظر في عدد كبير من البلاغات التي تتهم فيها دولة طرف تمتنع عن التعاون معها، وتضطر عندئذ إلى القيام بالمسعى ذاته الذي قامت به في حالة جامايكا. وهنأ السيد لالاه السيد مافروماتيس على قراره الذي سمح بتفهم الأوضاع السائدة في جامايكا على نحو أفضل، وسيسهم بلا شك في تطبيق توصيات اللجنة من جانب الدولة الطرف على أفضل وجه. وأضاف أنه من الواجب أيضاً تقديم الشكر الحار للأمانة، وكذلك للسيد فرانسيس الذي كانت مساعدته قيمة للغاية بكل تأكيد. واختتم السيد لالاه كلمته قائلاً إنه يقترح أن توجه اللجنة رسالة إلى السلطات الجامايكية لشكرها على تعاونها مع المقرر الخاص على نحو مرضٍ للغاية.

١٧- تولى السيد أغيلار أوربينا رئاسة الجلسة.

١٨- السيدة إيفات رأت هي أيضاً أن تقرير السيد مافروماتيس يسمح بتفهم الأوضاع السائدة في جامايكا على نحو أفضل. وأضافت أنها ترى أيضاً أنه ينبغي أن يظل التقرير سرياً، ولا يرسل إلى الدولة الطرف، خلافاً لما اقترحه السيد مافروماتيس في الفقرة الأخيرة، لأن بعض عناصر التقييم صيغت بطريقة من شأنها أن تعرض العلاقات مع السلطات الجامايكية للخطر.

١٩- الرئيس قال إنه فهم، إن صح القول، أن أعضاء اللجنة جميعاً يعتبرون أن تقرير السيد مافروماتيس وثيقة للاستعمال داخل اللجنة لا غير، وأنه لا ينبغي إرساله حالياً إلى الدولة الطرف. وأضاف أنه فهم أيضاً أن أعضاء اللجنة يرغبون في مواصلة النظر في التقرير المذكور في جلسة مغلقة.

٢٠- وقد تقرر ذلك.

انتهى الجزء الأول (العلني) من الجلسة الساعة ١٥/٣٥